

تنظيم قطاع «إعادة التأمين» يخدم الأسواق والشركات المحليّة



دبي:فاروق فياض

قال بسام جلميران، المدير العام لشركة «الوثبة للتأمين» - رئيس اللجنة الفنية لإعادة التأمين في «جمعية الإمارات للتأمين» إن «هيئة التأمين» قد قامت مؤخراً بتعميم مسودة مشروع تعليمات تنظم أعمال إعادة التأمين في الدولة، وجاء إعداد هذا المشروع ليكمل ما سبقه من تعليمات وقرارات صدرت من قبل الهيئة، حيث لا بد من الإشادة بهذا الأمر الذي طال انتظاره لأهميته في تنظيم وتنسيق أعمال إعادة التأمين.

أضاف جلميران في تصريحات لـ «الخليج»: «من وجهة نظري فإن هذه التعليمات في عمومها تفي حاجة السوق وتتوافق مع المعايير الدولية المتبعة، إلا أن هناك ضرورة لمتابعة تطبيق هذه التعليمات والقيام بأي تعديلات قد تكون ضرورية لاحتياجات السوق المحليّة».

طرح إعداد مشروع التعليمات الخاصة بشأن تنظيم إعادة التأمين لعدد من التساؤلات حول واقع قطاع أو نشاط إعادة التأمين الراهن في الدولة وأهمية التطورات التي شهدتها هذا القطاع، وينظر إلى هذا الطرح من جانب مزاوله شركات التأمين المباشرة في الاكتتاب بأعمال إعادة التأمين، وهذا الأمر تم تناوله من قبل التعليمات الخاصة، والتي جاءت

لتنظم عملية قبول أعمال إعادة التأمين وحتى تشجيعها، ليتسنى لمثل هذه الشركات المحافظة على الأقساط المكتتبة محلياً داخل السوق، بالإضافة إلى قبول الأعمال المؤمنة خارج الدولة ليتم إعادة تأمينها مع الشركات الوطنية والمحلية. واعتبر جلميران أن خلق سوق إعادة تأمين عربية أو خليجية يستوجب أولاً دعم رؤوس أموال هذه الشركات ودعمها بالأعمال من قبل شركات التأمين، وأخيراً دعم هيئات الرقابة والإشراف على هذه الشركات من خلال إعطائها الأولوية في التعامل من قبل شركات التأمين ومنحها الإعفاءات من أي متطلبات لتمكينها من القيام بأعمالها، وبالتالي دعم الأسواق المحلية.

مؤشرات

وأشار جلميران إلى وجود بعض الشركات المحلية والعربية العاملة في السوق المحلي وتكتتب أقساطاً جيدة من عمليات إعادة التأمين الدولية، وقال: «وفي هذا الصدد، أوجه دائماً مطالبتي بتوجيه أي فائض في رؤوس الأموال في دعم هذه الشركات للمساهمة في رأسمالها، حيث يتوجب اليوم من الجهات المسؤولة عن شركات إعادة هذه لتوجيه دعوة إلى الشركات الوطنية المساهمة في مشروع رفع رؤوس أموالها مع وضع خطة عمل متكاملة لكيفية توجيه رؤوس الأموال الجديدة وكيفية خلق مؤسسات قادرة على تقديم الخدمات ذات الجودة العالية لأسواق التأمين الخليجية. وعرف جلميران عمليات إعادة التأمين بأن تعنى شركات التأمين في تحليل أداء أعمال إعادة التأمين وتأثيرها في نهاية الأمر على إجمالي نتائج الشركات، داعياً في الوقت نفسه شركات التأمين الوطنية إلى ضرورة خلق توازن ما بين الأقساط المحتفظ بها ومستوى الاحتفاظ بالخطر لتجنب التعرض لأي طارئ قد يهدد الملاءة المالية للشركات». وأوضح مدير عام «الوثبة للتأمين» أن نسب احتفاظ الأسواق بقسطها تختلف من سوق إلى آخر، ولكن بشكل عام فإن شركات التأمين في الدول المتطورة والتي يتواجد فيها شركات تأمين عملاقة أكثر ميلاً للاحتفاظ بإجمالي أقساطها وإن كان هنالك إعادة تأمين فستكون على الأعمال الكوارثية وأغلبها تكون إعادة تأمين غير نسبية. كذلك قد تلجأ بعض من مثل هذه الشركات العملاقة إلى اللجوء لأعمال إعادة نسبية يكون الهدف منها بشكل رئيسي تحسين الملاءة من خلال تخفيض الأقساط وإعادة تأمينها بالتالي تحسين أداء رأس المال. أما في منطقتنا وبغالبية دول العالم التي هي في طور النمو والتطور؛ فإن شركات التأمين فيها تكون ذات أحجام ورؤوس أموال محدودة، ولذلك تلجأ إلى الاستعانة بتغطيات إعادة التأمين نسبية من أجل الحصول على دعم شركات إعادة التأمين في تزويدها بالطاقات الاكتتابية لذلك يكون فيها مستوى الاحتفاظ متديناً، إلا أن الجدير ذكره هو أن مستوى الاحتفاظ في شركات التأمين الإماراتية بشكل عام مرتفع حيث إن أغلب أعمال التأمين هي تأمين صحي وتأمين سيارات، والتي يتم في أغلب الأحيان تغطيتها باتفاقيات إعادة غير نسبية.

تصنيف

واعتبر جلميران أن العلاقة ما بين شركات التأمين في الإمارات وشركات إعادة التأمين العالمية منها والمحلية، كانت قد مرت بمراحل عديدة، وأهم ما كان يميزها ويؤثر فيها هو نتائج السوق المحلية من جهة، وكذلك وضع أسواق إعادة التأمين العالمية من جهة أخرى. ومن الجدير ذكره وبكلا الاتجاهين؛ أن هناك اليوم وضعاً يستدعي من شركات التأمين النظر في الشروط المقدمة من قبل شركات إعادة التأمين، والتي فيها من الخطورة التي قد تعرض شركات أو ما يسمى التأمين لمصاعب، وأذكر على سبيل المثال وليس الحصر شروط الحد الأقصى للكوارث وغيرها (Loss Corridor) المساهمة بالخسائر التي إذا لم تقم شركة التأمين في دراسة وتحليل آثارها (Event/Cession Limit) من المحددات فقد تقع في مشاكل في حال تحقق أي خطر.

وأوضح جلميران أهمية التعاقد مع شركات إعادة لاكتتاب المخاطر الكبيرة في الدولة منوها بأن أهم شركات إعادة لتحقق أفضل عائد A التأمين العالمية معروفة وقليلة جداً، وأهم محدداتها أنها تكون مصنفة بشكل قوي لا تقل عن درجة على رأس مالها، وأيضاً على الطاقة الاكتتابية التي تقدمها إلى شركات التأمين.

وبالنسبة لتواجد مثل هذه الشركات اليوم في سوق التأمين الإماراتي من خلال دعمها لاتفاقيات إعادة التأمين؛ فهي محدودة جداً، وكانت قد تأثرت بنتائج السوق سابقاً والخسائر التي حظي بها السوق. إلا أن هذه الشركات لا يزال عندها تواجد مهم من خلال دعم أعمال إعادة التأمين الاختيارية وخصوصاً للأعمال والمخاطر العملاقة وأعمال الطاقة، وغير ذلك من أعمال تأمين ذات مخصصات معينة

ضوابط تنظيمية

قال بسام جلميران، المدير العام لشركة «الوثبة للتأمين» - رئيس اللجنة الفنية لإعادة التأمين في «جمعية الإمارات للتأمين» إن عملية تنظيم أعمال إعادة التأمين للشركات المباشرة في الإمارات من ناحية هندسة تغطيات إعادة التأمين واختيار الشريك المناسب من شركات إعادة يعود وبشكل رئيسي لسياسة كل شركة واجتهادها، إلا أنه وبعد صدور تعليمات هيئة التأمين فإن معادلات الملاءة المالية المفروضة تستدعي من شركات التأمين الالتزام بأسس معينة عند اختيار المعيد، وعلى سبيل المثال فإن اختيار شركة «A» وضع وصياغة برامج إعادة التأمين بدلاً من مستويات أقل إعادة من مستوى يخفض من وطأة متطلبات رأس المال حسب معايير الملاءة المتبعة. أما بالنسبة لوجود كوادر مؤهلة في الشركات فأنا شخصياً على دراية بأنه وعلى الرغم من تشبع سوق التأمين المحلية بعدد كبير من شركات التأمين إلا أن مستوى الكوادر ومهنتهم في أعلى المستويات

تجاوز التداعيات

حول تداعيات الأزمة المالية العالمية على قطاع التأمين، قال بسام جلميران المدير العام لشركة «الوثبة للتأمين» - رئيس اللجنة الفنية لإعادة التأمين في «جمعية الإمارات للتأمين» إن موضوع الأزمة المالية هو الآن جزء من التاريخ وغالبية الشركات كانت قد تجاوزته، فنحن على سبيل المثال عند التحدث عن شركات إعادة عالمية فهي شركات يصل حجم أعمالها إلى مليارات، ولديها من الأصول أضعاف ذلك، لذي يتوجب من شركات التأمين ولضمان أعمالها أن يكون لديها تعاون مع مثل هذه الشركات التي تضمن وجودها اليوم وغداً، والشيء نفسه يقال بالنسبة لشركات إعادة التأمين المؤسسة في الدولة والمنطقة، فهي شركات رصينة وجدية في تعاملاتها، وهي تلك الشركات التي دعونا في مستهل هذا اللقاء إلى دعمها برؤوس أموال جديدة تضخ من المنطقة ومن قبل شركات التأمين المحلية